تقييم قرار العمل بالنوافذ الإسلامية في الجزائر وإشكاليات تطبيقه

The consequences of the decision to work with Islamic windows in Algeria

Les conséquences de la décision de travailler avec des fenêtres islamiques en Algérie

الطالبة/ بودريوة أمينة* & الطالب/ مالكي محمد**

تاريخ استلام المقال: 2019/11/11 تاريخ قبول النشر:2019/12/25

Abstract:

This study seeks to assess the decision to work with Islamic windows in Algeria under the order No. 18-02 of 04 November 2018 and the problems of its application in the field. To reach this endeavor, we used the analytical approach. The analyzes have shown that opening the Islamic windows could attract the savings of Algerian individuals adhering to the principles of Islamic Sharia, and thus the possibility of absorbing the monetary mass outside the economy estimated at $ 40 billion and used it to finance investments and budget deficit.

Key words: **I**slamic windows, **A**dvantages of Islamic windows, **O**bstacles to Islamic windows.

* طالبة دكتوراه ل م د - جامعة بومرداس
** طالب دكتوراه ل م د - جامعة أدرار

Abstract:

Cette étude cherche à évaluer la décision de travailler avec des fenêtres islamiques en Algérie au titre de l'ordonnance n ° 18-02 du 04 novembre 2018 et les problèmes de son application sur le terrain. Pour atteindre cet objectif, nous avons utilisé l'approche analytique. Les analyses ont montré que l'ouverture des fenêtres islamiques pourrait attirer l'épargne des individus algériens adhérant aux principes de la charia islamique, et donc la possibilité d'absorbation de la masse monétaire extérieure à l'économie estimée à 40 milliards de dollars et l'utilisée pour financer des investissements et un déficit budgétaire.

Mots clés: **F**enêtres islamiques, **A**vantages des fenêtres islamiques, **O**bstacles aux fenêtres islamiques.

ملخص:

تسعى الدراسة إلى تقييم قرار العمل بالنوافذ الإسلامية في الجزائر بمقتضى النظام 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 وإشكاليات تطبيقه ميدانيا. وللوصول إلى هذا المسعى استخدمنا المنهج التحليلي. وقد أظهرت التحليلات على أن فتح النوافذ الإسلامية قد يستقطب مدخرات الأفراد الجزائريين المتمسكين بمبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي حدوث إمكانية الكتلة النقدية الموجودة خارج الاقتصاد المقدرة بـ 40 مليار دولار وتوظيفها في تمويل الاستثمارات وعجز الميزانية.

الكلمات المفتاحية: النوافذ الإسلامية، مزايا النوافذ الإسلامية، معوقات النوافذ الإسلامية.

مخطط المقال:

مقدمة
1) ماهية النوافذ الإسلامية
1-1) النوافذ الإسلامية وعوامل ظهورها
1-2) عناصر النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية
2) تبعيات قرار العمل بالنوافذ الإسلامية في الجزائر
2-1) إجراءات بنك الجزائر لفتح النوافذ الإسلامية
2-2) مزايا فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر ومعوقاتها
خاتمة

مقدمة:

يرى المختصون الاقتصاديون أن السبب الرئيسي لعدم قبول أصحاب هذه الأموال توظيفها في تمويل الاستثمارات هو رفض التعامل مع المصارف الربوية. لذلك بادرت الحكومة الجزائرية في سنة 2017 إلى إعادة بعث نشاط الصيرفة الإسلامية كبديل للمعاملات التقليدية من خلال فتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية. وترجمت هذه الخطوة في إصدار النظام 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 الذي يحدد شروط فتحها والعمليات المالية والمصرفية التي تمارسها. وبما أن المصارف العمومية تمثل فرصة هامة في تفعيل الخدمات المصرفية الإسلامية واستعادة السيطرة على الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، وتعزيز السيولة والاستثمارات عبر القنوات الرسمية.

ولعل السؤال الرئيسي الذي يتبادر إلى الأذهان هو: **ما هو التقييم الأولي لقرار العمل بالنوافذ الإسلامية في الجزائر؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على **الفرضيات** التالية:

- **تتوافق نشاطات النوافذ الإسلامية مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛**
- **جاء قرار العمل بالنوافذ الإسلامية في الجزائر متسرعا، يفتقر لتوفير العوامل المساعدة على نجاحه.**

1) ماهية النوافذ الإسلامية:

لجأت العديد من المصارف التقليدية إلى فتح نوافذ إسلامية تحت ضغط الطلب المتزايد على المنتجات المصرفية الإسلامية. ويهدف هذا الأسلوب أساسا إلى تلبية احتياجات الزبائن الراغبين في التعامل وفقا للنظام المصرفي الإسلامي حتى لا يتم انتقالهم إلى التعامل مع مصارف تقليدية أخرى[1].

1-1) النوافذ الإسلامية وعوامل ظهورها:

تمتلك النوافذ الإسلامية مجموعة من المميزات والعناصر التي تمكنها من تجميع وتعبئة الموارد المالية وتوزيعها على أفضل الاستخدامات وهذا ما سنوضحه من خلال التطرق لمفهومها، وعوامل ظهورها وعناصرها.

تعرف النوافذ الإسلامية بأنها تخصيص جزء أو حيز في المصرف التقليدي لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا البنك من الخدمات التقليدية. ويبدو لنا أن هذا التعريف ركز على مكان هذه النوافذ والخدمات التي تقدمها، وأهمل بقية عناصر هذه النوافذ من ضرورة وجود هيئة رقابة شرعية فضلا عن الالتزام بالقوانين النافذة[2].

تعد العمليات المتعلقة بالنوافذ الإسلامية في الجزائر: "كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية المتمثلة في عمليات تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد"، والمحددة في إطار المواد 66 و69 من الأمر 03-11* ، وتخص هذه العمليات على وجه الخصوص فئات المنتجات التالية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، الودائع في حسابات الاستثمار[3].

إذن، النوافذ الإسلامية هي تلك الشبابيك المفتوحة على مستوى المصارف التقليدية التي تتميز عن باقي الوحدات بممارسة النشاط المصرفي الإسلامي وخضوعها لهيئة رقابة شرعية وإطار قانوني يحدد عملياتها وعناصرها.

* الأمر 03-11 المؤرخ في 27 جمادي الثانية 1424هـ الموافق لـ في 26 أوت 2003م المتعلق بالنقد والقرض (الجريدة الرسمية، العدد 52-2003م)؛

هناك من يري أن العوامل التالية ساهمت في انتشار النوافذ الإسلامية في أنحاء العالم باعتبارها من مظاهر التطور الحاصل فى الصيرفة الإسلامية[4]:

- تنامى الوعى الدينى لدى المسلمين بتحريم التعامل بالربا وأنه أكبر الكبائر فى الشريعة الإسلامية، وهذا أدى بدوره إلى تحول أعداد كثيرة من الزبائن إلى مصارف إسلامية، مما شكل خطرا حقيقيا ينذر بتراجع الطلب على منتجات المصارف التقليدية؛
- نجاح تجربة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية فى تقديم الخدمات التمويلية والاستثمارية المتنوعة بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- زيادة حجم الفوائض المالية فى الدول الإسلامية سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أم على مستوى المؤسسات والحكومات؛
- وجود جاليات مسلمة كبيرة فى جميع أنحاء العالم وارتفاع عدد المسلمين إلى أكثر من 1.3 مليار مسلم (خمس سكان العالم)؛
- تتمتع بمرونة كبيرة فى إدارة المخاطر المصرفية وذلك لأن منهجية العمل المصرفى الإسلامي مبنية على أساس المشاركة وليس الإقراض والاقتراض؛
- أثبتت الأزمة المالية العالمية أن المؤسسات المالية الإسلامية أقل تأثرا بالصدمات في ظل تهاوي كبريات المؤسسات المالية والمصارف التقليدية، حيث تقوم صيغها التمويلية على الاستثمار الحقيقي وتقاسم المخاطر، وهذا ما عزز من مكانة الصيرفة الإسلامية عالميا، وجعل المصارف التقليدية تقدم على فتح نوافذ وفروع إسلامية لاستقطاب مدخرات المسلمين؛
- وتمهيد الطريق لتعميم العمل المصرفي على أساس قواعد الشريعة الإسلامية حيث تشكل هذه النوافذ الإسلامية محطة تمهيدية للتمرس على المنتجات المالية الإسلامية المعتمدة لدى المصارف الإسلامية؛

1-2) عناصر النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية:

إن إضافة كلمة "إسلامية" إلي النوافذ المفتوحة على مستوى المصارف التقليدية ليست مجرد كلمة وحسب، حيث يرتكز العمل المصرفي الإسلامي على ضوابط مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم التعامل بالفائدة والغرر وأكل أموال الناس بالباطل. وعلى ذلك، فيجب أن تتوفر في النوافذ الإسلامية عناصر تميزها عن غيرها من الشبابيك الموجودة في المصارف التقليدية،[5] والتي يمكن إيجازها فيما يلي: وهناك من يري أن العوامل التالية ساهمت في انتشار النوافذ الإسلامية في أنحاء العالم باعتبارها من مظاهر التطور الحاصل في الصيرفة الإسلامية[6]:

- تكوين النافذة لقسم أو وحدة تابعة إداريا للمصرف أو لفرعه التقليدي، بحيث لا تصل لمستوى الفرع أو المصرف المستقل، وهذا العنصر يبرز كذلك من الناحية المكانية في النافذة إذ يتطلب أن تكون النافذة مرتبطة مكانيا بالمصرف التقليدي أو فرعه التقليدي[7]؛
- من حيث المبدأ، قد تكون هذه النوافذ كيانات ذاتية من حيث الوساطة المالية حيث يتم استثمار الأموال المدارة في الأصول طبقا لمبادئ الشريعة الإسلامية[8]؛
- تخصيص مبلغ معين ليكون رأس مال للنافذة أو لمجموعة من النوافذ في المصرف التقليدي، بحيث تستطيع هذه الأخيرة تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بهامش من الاستقلالية عن رأس مال المصرف أو الفرع التقليدي[9]؛
- يجب أن تكون أنشطة النوافذ الإسلامية المتعلقة بإدارة الأموال والإستثمار منفصلة تماما عن أنشطة البنك التقليدي وتتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية[10]؛
- الخضوع لرقابة وإشراف هيئة رقابية شرعية خاصة بالنافذة يتم تشكيلها من قبل المصرف التقليدي أو فرعه الذي تتبعه النافذة، بغض النظر عن عدد أعضاء هذه الهيئة ما دام يزيد عن ثلاثة أشخاص من المتخصصين في الأمور الشرعية ومن الذين لهم خبرة في المجالات المصرفية[11]؛
- والخضوع لأحكام القانون، إذ ينبغي أن تكون النافذة خاضعة وملتزمة بأحكام القوانين النافذة في البلاد التي تعمل فيها دون أن تخالف أحكام الشريعة الإسلامية في تعاملها المصرفي، وهذا العنصر ضروري لإضفاء الصفة القانونية على عمل النافذة وعدم تعرضها للمساءلة القانونية[12].

ومع توسع أنشطة النوافذ الإسلامية، قد تفكر المصارف التقليدية في تحويلها إلى فروع بعد التأكد بدقة من أرباحها لتصبح تتحمل تكاليفها الإجمالية بنفسها مستقبلا مثل تكاليف أنظمة الكمبيوتر وتكاليف الصيانة[13].

2) تبعيات قرار العمل بالنوافذ الإسلامية في الجزائر:

جاء قرار الحكومة الجزائرية بفتح نوافذ إسلامية في المصارف العمومية لاستقطاب مدخرات الجزائريين الذي يرفضون المعاملات الربوية، وامتصاص الكتلة المالية الموجودة خارج الاقتصاد الوطني والمقدرة بـ 40 مليار دولار، حيث صاحب هذا القرار مجموعة من الإجراءات التمهيدية للعمل به إلا أنه يفتقر للتخطيط العلمي وللدراسة المسبقة لأراء الزبائن الجزائريين في هذه الخطوة[14].

2-1) إجراءات بنك الجزائر لفتح النوافذ الإسلامية:

يتوقف نجاح قرار العمل بالنوافذ الإسلامية في الجزائر على التخطيط العلمي المحكم لتجسيده على أرض الواقع، وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لممارسة العمل المصرفي الإسلامي على مستوى هذه النوافذ،[15] إلى جانب مدى تقبل الجزائريين لهذه الخطوة. وفي ظل هذه المتطلبات اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات لفتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية وهي:

- دعم المجلس الإسلامي الأعلى لفتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية بعد دراسات عميقة، داعيا فيها المواطنين إلى التعامل معها بكل ارتياحية وادخار أموالهم فيها المصارف بدون حرج، حيث أشاد في بيانه الصادر في موقعه الإلكتروني باعتماد الحكومة الجزائرية الصيرفة الإسلامية وإدخال أساليب التمويل الإسلامي في المصارف العمومية والخاصة، واعتبرها خطوة مباركة تستحق الإشادة والشكر والمباركة[16]؛
- تحديد العمليات التي تمارسها النوافذ الإسلامية وفقا للمادتين 66 و69 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض وتخص هذه العمليات على وجه الخصوص منتجات المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، الودائع في حسابات الاستثمار[17]؛
- وقيام بنك الجزائر بتحديد قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة ب "الصيرفة التشاركية"، من طرف المصارف والمؤسسات المالية وفقا للنظام 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 الذي نشر ضمن العدد 73 من الجريدة الرسمية[18].

وفقا لهذه الإجراءات، يشترط على المصرف المعتمد الناشط أو المؤسسة المالية المعتمدة الناشطة الراغبة في عرض منتجات مالية تشاركية تقديم طلب الترخيص المسبق من بنك الجزائر يتضمن معلومات تخص بطاقة وصفية للمنتوج ورأي مسؤول رقابة المطابقة للمصرف

أو للمؤسسة المالية والإجراءات الواجب اتباعها لضمان الاستقلالية المالية والإدارية لشباك المالية التشاركية عن باقي أنشطة المصرف أو المؤسسة المالية[19]. وبعد الحصول على هذا الترخيص يتعين على المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة التي ترغب في الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة أن تخضع منتجات النوافذ الإسلامية إلى تقييم الهيئة الوطنية المؤهلة قانونا. ويحق لزبون النوافذ الإسلامية معرفة جداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليه، كما يحق له الحصول على حصة من الأرباح التي حققتها، كما يتحمل حصة من الخسائر التي قد تسجلها[20].

ما يعاب على هذه الإجراءات هو أنها جاءت بصفة فورية خاصة وأن الأعمال المصرفية بطبيعتها متشابكة متعددة الأطراف مع أفراد ومؤسسات داخلية وخارجية وجهات رقابية، ويحكم هذا التشابك علاقات قانونية مختلفة لا يمكن التعامل معها دفعة واحدة. كما تفتقر هذه الإجراءات للتخطيط العلمي المسبق لها في حين هذا النوع من التجارب يستلزم العمل وفقا لبرنامج محكم يضمن عدم اختلاط أموال هذه النوافذ الإسلامية بأموال الفروع التقليدية للمصارف العمومية في الجزائر هذا بغض النظر عن ربحيتها، مع العلم أن أي عمل سواء كان ذو طابع ربحي أو خيري يتطلب أن يكون مسبوقا بدراسة محكمة وتخطيط جيد لتأديته على أرض الواقع وبالتالي ضمان نجاحه حيث قامت الكثير من المصارف العالمية الرائدة التي اعتمدت على النوافذ الإسلامية بتكليف جهات بحثية مستقلة بإجراء العديد من أبحاث التسويق الميدانية للاضطلاع على آراء الجمهور والزبائن المحتملين لها[21].

2-2) مزايا فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر ومعوقاتها:

يعتبر فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر خطوة نحو التحول الجزئي من النظام الربوي إلى النظام المصرفي الإسلامي في ظل ضعف عدد المصارف الإسلامية، وبالتالي تصبح النوافذ الإسلامية من الحلول الجيدة والبديلة في امتصاص الكتلة المالية الموجودة خارج الاقتصاد الوطني[22] والاستفادة من المزايا التالية:

- فسح المجال أمام الجزائريين في التعامل والاستفادة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، والتأكيد على تحريم الربا في هذه التعاملات وحثهم على توظيف مدخراتهم في هذه النوافذ الإسلامية بما يصب في تنفيذ تعاليم الإسلام التي تحرم احتكار الأموال وتدعو إلى استثمارها بما يخدم مصلحة البلد، وبالتالي عدم فسح المجال لهجرة رؤوس الأموال إلى الخارج[23]؛

- تؤدي ارتفاع معدلات إيداع الأموال في النوافذ الإسلامية إلى زيادة فرص الربحية لدى المصارف التقليدية في الجزائر، ذلك أن هذه الأرباح تذهب في النهاية إلى الفرع ثم إلى المقر الرئيسي للمصرف التقليدي ومن ثمة إلى الخزينة العامة للدولة[24]؛
- تساهم النوافذ الإسلامية في احتواء الكتلة المالية المتواجدة خارج المصارف من خلال تحفيز الجزائريين على إيداع أموالهم فيها مع الإشارة إلى أن 30 مؤسسة مصرفية في الجزائر مطالبة بفتح نوافذ الصيرفة الإسلامية من أجل عرض منتجات وخدمات مصرفية تتماشى مع احتياجات السوق ومتطلبات الزبائن الجزائريين[25].

في حالة نجاح النوافذ الإسلامية في احتواء الكتلة المالية المتواجدة خارج الاقتصاد، ترتفع معدلات الاستثمار والإنتاج وتتراجع معدلات البطالة، فبدلا من أن تكون هذه الأموال معطلة ومكتنزة لدى الأفراد، يتم إيداعها في هذه النوافذ لاستثمارها وتشغيلها بما يتطابق والشريعة الإسلامية، مما يسهم في تعزيز عناصر الإنتاج، وزيادة استخدام أيدي عاملة جديدة ربما كانت عاطلة عن العمل، فضلاً عن زيادة دخول الأيدي العاملة السابقة وبالتالي زيادة طلبها على السلع والخدمات. وهذا ما يدفع المنتجين إلى الزيادة في الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب، وتستمر الدورة الإنتاجية إلى أن نصل إلى القضاء على ظاهرة البطالة[26].

وفي ظل هذه المزايا، قد يعترض تطبيق العمل بالنوافذ الإسلامية في الجزائر المعوقات التالية:

- عدم اهتمام المركز الرئيسي بالنوافذ الإسلامية والنظر إليها من منظور الربحية ليس من منظور مدى الالتزام بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، وجهل معظم العاملين بالنوافذ الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية اعتقادا منهم بأنها لا تختلف عن الفروع التقليدية[27]؛
- يؤدي تقديم العمل المصرفي الإسلامي من طرف المصارف التقليدية إلى إعاقة نشاط المصارف الإسلامية وانتفاء المبرر لوجودها أوعدم التوسع في إنشاء المزيد منها، كما يؤدي تقديم خدمات مالية إسلامية من قبل المصارف التقليدية الجزائرية إلى تشويه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر وعدم وضوح للموقف الشرعي من قضية الربا[28]؛
- من الأمور التي قد تشوب عمل النوافذ الإسلامية والتي تقلق كثيرا من الزبائن ما قد يحدث من اختلاط أموال النوافذ الإسلامية بأموال المصرف التقليدي الأم، إذ غالبا ما يتم تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الإسلامية والذي يتكون نتيجة للإقبال الكبير عليها، إلى المصرف الرئيسي الذي يقوم باستخدامه في تعاملاته[29]؛

- عادة ما يواجه أي أمر مستحدث الكثير من الشكوك والمخاوف وخاصة من قبل الزبائن، فمنهم من يزال متوجسا من التعامل مع مصارف تعمل بنظام مصرفي مزدوج ويرى أن نشاط النوافذ الإسلامية ذو طابع ربحي وليس دينيا[30]؛
- – عدم وضوح الرؤية على مستوى المصرف ككل عن خطط الإدارة فيما يتعلق بإقدامها على تقديم الصيرفة الإسلامية، خاصة في حالة الرغبة في التوسع التدريجي فيما بعد، مما يحد من مشاركة باقي الإدارات في صياغة القرارات وتوجهات الإدارة العليا[31]؛
- وقبل الشروع في تفعيل القرار لابد أولا من وضع إطار قانوني خاص بالمصارف الإسلامية خاصة قانون الضرائب والمحاسبة المالية. ويتطلب إجراء تعديلات على قانون النقد والقرض وقتا في حين أن بعض من تلك المصارف قد بدأت في طرح خدماتها على الزبائن[32].

خاتمة:

تتمثل النوافذ الإسلامية في تلك الشبابيك التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية على مستوى المصارف التقليدية، شريطة أن يكون لها رأس مال خاص بها وهيئة رقابية شرعية تراقب نشاطها المصرفي. ولجأت الجزائر إلى إصدار النظام 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المنشور في العدد 73 من الجريدة الرسمية، والذي يسمح لها بفتح النوافذ الإسلامية في المصارف الربوية من أجل استقطاب الزبائن الذين يرفضون المعاملات المصرفية الربوية، وبالتالي حدوث إمكانية **امتصاص الكتلة النقدية الكبيرة الموجودة خارج المعاملات الرسمية، وتوظيفها في تمويل الاستثمارات وعجز الميزانية.**

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها:

- تعد معاملات النوافذ الإسلامية شرعية في حالة عدم اختلاط أموالها بأموال الفروع الربوية للمصرف ويعتبر توفر هذا الشرط بحد ذاته تحديا كبيرا لشرعيتها وهذا ما قد يتنافى مع الفرضية الأولى؛
- من أهم إشكاليات العمل بالنوافذ الإسلامية هو ذلك الفراغ القانوني في التشريعات الجزائرية حيث ينبغي إجراء تعديلات على مستوى قانون النقد والقرض وتحيين قوانين الضرائب والمحاسبة المالية فالمسألة ليست مسألة اتخاذ قرار فقط وانما ينبغي توفير جميع العوامل المساعدة على نجاحه، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛
- جاء قرار تأسيس نوافذ إسلامية في الجزائر سابقا لتكوين العاملين في المصارف التقليدية في مجال الصيرفة الإسلامية وتهيئة المصارف العمومية إداريا للعمل بهذه الخطوة حيث تبقى الرؤية غير واضحة على مستواها وهذا ما يدعم الفرضية الثانية للدراسة.

وبناء على نتائج التحليل، هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن أن يؤخذ بها في مجال العمل بالنوافذ الإسلامية في الجزائر:

- ينبغي على بنك الجزائر الاعتماد على أدوات السياسة النقدية الإسلامية المناسبة وسن قوانين وسياسات ملائمة لها، واقامة هيئة شرعية في بنك الجزائر لمراقبة عمل النوافذ الإسلامية والحرص على تطبيقها لأحكام الشريعة الإسلامية؛
- ينبغي القيام بدراسات تقيم جدوى العمل بالنوافذ الإسلامية في الجزائر وتعالج أهم المعوقات التي قد تحول دون نجاحها؛
- وينبغي أن تعتمد الجزائر على الدراسات التي تعتمد على الاستبيانات الخاصة بآراء الجزائريين حول شرعية النوافذ الإسلامية، ومن ثم إمكانية تقييم احتياجات الزبائن وحجم السوق المحتمل لمنتجات النوافذ الإسلامية.

الهوامش والمراجع:

1 الماحي العبيد ضرار & عوض الكريم الحسين محمد، «الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية»، مجلة الجزيرة، المجلد 10، العدد 01، 2009، ص ص 1-17،
http://journals.uofg.edu.sd/index.php/tfkr/article/view/669

2 خلف حسين الدخيل أحمد، «النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية»، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، الرياض، المجلد 19، العدد 02، 2013، ص ص43-124.

3 وكالة الأنباء الجزائرية، «بنك الجزائر يحدد قواعد ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة التشاركية"، 2018/12/27، تاريخ الاطلاع 2019/06/28،
http://www.aps.dz/ar/economie/

4 ارجع إلى:

- لخديمي عبد الحميد & بخيت حسان، «قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في دول المغرب العربي»، الملتقى الدولي الأول حول «الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل»، المركز الجامعي غرداية، يومي 23 و24 فيفري 2011؛
- هني محمد جعفر، «نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر»، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، المجلد 11، العدد 07، 2018، ص ص 91-112.

5 مصطفى محمد إبراهيم مصطفى، «تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية»، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، الإسكندرية، 2006، ص 14.

6 لخديمي عبد الحميد & بخيت حسان، «قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في دول المغرب العربي»، الملتقى الدولي الأول حول «الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل»، المركز الجامعي غرداية، يومي 23 و24 فيفري 2011.

7 خلف حسين الدخيل أحمد، مرجع سبق ذكره.

8 Global investments and business center, «Islamic financial and banking system handbook», international business publications, Washington, 2017,
http://www.ibpus.com/

9 خلف حسين الدخيل أحمد، مرجع سبق ذكره.

10 TAHIRI Jouti Ahmed, «Les fenêtres islamiques, un dispositif de stabilité et une phase de transition», les cahiers de la finance islamique, n°5, 2013, pp.16-29.

11 خلف حسين الدخيل أحمد، مرجع سبق ذكر.
12 نفس المرجع السابق، خلف حسين الدخيل أحمد.
13 Solé Juan, «Introducing Islamic banks into conventional banking systems», IMF working paper, Monetary and capital markets department, International monetary fund, Washington, 2007, pp.1-26,
https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2007/wp07175.pdf
14 بوقطاية سلمى & مازري عبد الحفيظ، «تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية في الجزائر»، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، المجلد 04، العدد 02، 2018، ص ص 280-295.
15 بن سعد المرطان سعيد، «تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي (النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية)»، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005 [كتاب المؤتمر، ص ص 19-20] .
16 المجلس الإسلامي الأعلى، «بيان حول الصيرفة الإسلامية»، 2019/12/21،
https://hci-dz.com/2019/12/02
17 مصطفى ق.، «بنك الجزائر: هذه قواعد ممارسة الصيرفة التشاركية»، 2019/09/30،
https://www.ennaharonline.com/
18 المادة 02 من النظام 18-02 المؤرخ في 26 صفر 1440هـ الموافق لـ 04 نوفمبر سنة 2018 المتضمن قواعد ممارسات العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية (الجريدة الرسمية، العدد 73-2018).
19 المادة 03 من النظام 02/18.
20 المادة 04 من النظام 02/18.
21 محيرق عدنان، «التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة لحالة الجزائر»، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، المجلد 02، العدد 10، 2017، ص ص55-70.
22 مفيد أبو حفيظة سهى & سفيان تشي عبد الله أحمد، «إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين الفرص والتحديات»، مجلة بيت المشورة، بيت المشورة للاستشارات المالية، الدوحة ، العدد 11، 2019، ص ص153-190
https://www.mashurajournal.com/العدد-الحادي-عشر/
23 رمضاني لعلا & البرود أم الخير، «تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية (حالة الجزائر)»، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، المجلد 01، العدد 02، 2017، ص ص150-165.
24 رمضاني لعلا & البرود أم الخير، المرجع السابق.

25 رافع زهية، «شبابيك إسلامية في 30 بنكا بالجزائر»، 2019/09/30، *https://www.elbilad.net/article/detail?id=82298*
26 رمضاني لعلا، البرود أم الخير، مرجع سبق ذكره.
27 محمد الرفاعي فادي، «المصارف الإسلامية»، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004، ص 74.
28 هني محمد جعفر،
29 هني محمد جعفر، نفس المرجع السابق.
30 مفيد أبو حفيظة سهى & سفيان تشي عبد الله أحمد، « مرجع سبق ذكره.
31 نفس المرجع السابق، ص ص153-190.
32 بوقطاية سلمى، مازري عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره.